الأمم المتحدة
S/2018/589
مجلس الأمن
Distr.: General
15 August 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه تقييم عمل مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٨ خلال رئاسة مملكة هولندا (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة هذا التقييم وفقا للفقرة ١٣٦ من مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ (S/2017/507)، عقب مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كاريل ج. غ. **فان أوستيروم**
السفير
الممثل الدائم

240818 240818 18-13533 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة

تقييم عمل مجلس الأمن خلال رئاسة مملكة هولندا (آذار/مارس ٢٠١٨)

مقدمة

في ظل رئاسة هولندا في آذار/مارس ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة مفتوحة، بما في ذلك مناقشة مفتوحة، وجلستين خاصتين، بالإضافة إلى ١٣ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، وإحاطة إعلامية واحدة في إطار مشاورات للمجلس بكامل هيئته تحت بند ”أية مسائل أخرى“ وجلسة تحاور غير رسمي واحدة. واعتمد المجلس خمسة قرارات واتفق على بيانين رئاسيين وثمانية بيانات صحفية. ومن المناسبات المميزة المعقودة أثناء رئاسة هولندا مناقشة مفتوحة بشأن تحسين حفظ السلام وكذلك إحاطات مواضيعية بشأن النزاع والجوع وإحاطة عقدت في يوم المياه العالمي عن الأسباب الجذرية للنزاع في حوض بحيرة تشاد، كمتابعة لقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧) والأسباب الجذرية المحددة في ذلك القرار.

ووفقا لممارسة المنظمة، بدأت مملكة هولندا رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس لذلك الشهر، الذي اعتمد في مشاورات المجلس بكامل هيئته المعقودة في ١ آذار/مارس.

أفريقيا

السلام والأمن في أفريقيا: منطقة حوض بحيرة تشاد

في ٢٢ آذار/مارس، عقد المجلس إحاطة بشأن حوض بحيرة تشاد وتنفيذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالسلم والأمن في أفريقيا.

واستمع المجلس إلى إحاطات بشأن الأسباب الجذرية للنزاع في حوض بحيرة تشاد من أمينة محمد، نائبة الأمين العام، ومحمد بيلا، خبير في الاستشعار عن بعد في لجنة حوض بحيرة تشاد، وتشيترا ناجاراجان، المستشارة الأقدم لشؤون النزاعات في أديلفي (مجمع تفكير مستقل)، سلطوا فيها الضوء على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للوضع الراهن، التي ترتبط بزيادة التقلبات المناخية وشح المياه، من بين عوامل بيئية أخرى، فيما يتصل بالتحديات التي تواجهها منطقة حوض بحيرة تشاد. وبالإضافة إلى ذلك، ركز مقدمو الإحاطات على أهمية تقييمات المخاطر المتعلقة بتغير المناخ والتغيرات البيئية. وأوصوا بأن تقوم منظومة الأمم المتحدة بتحسين تقييماتها للمخاطر وتحليلها للقضايا المناخية والإيكولوجية ذات الصلة، ودعوا إلى جعل البرمجة تأخذ في الاعتبار النزاعات والاعتبارات الجنسانية والمناخ.

وأدلى ببيانات أعضاء مجلس الأمن، ثم سفير نيجيريا، التي تحدث باسم بلدان المنطقة الأربعة. وسلط أعضاء المجلس الضوء أيضا على أهمية الجهود الإقليمية، مثل عمل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في دحر جماعة بوكو حرام. وأكد العديد من الأعضاء العلاقة بين الآثار الضارة لتغير المناخ، والحالة في منطقة بحيرة تشاد، وآثار تغير المناخ على نشأة التطرف العنيف. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز العديد من الأعضاء الصلة بين شح المياه والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وتردي الحالة في منطقة بحيرة تشاد. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى تحسين تقييم المخاطر والتحليلات بشأن المخاطر المرتبطة بالمناخ والمياه

التي لها صلة بالنزاع في منطقة بحيرة تشاد ودعوا الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى تعزيز تقديم التقارير في هذا المجال.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٦ آذار/مارس، اجتمع المجلس بحضور الأعضاء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأطلعت مساعدة الأمين العام لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، الحاضرين على تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي للبعثة. وأعربت البلدان المساهمة بقوات عن مخاوفها بشأن جدوى التحول نحو استراتيجية ''الحماية من خلال التوقعات''. فهذه الاستراتيجية تعتمد بشكل كبير على مستوى عالٍ من تنقل القوات والإلمام الكافي بالحالة؛ غير أن القوات تعاني من نقص في أصول التنقل. وكانت لدى بعض الدول الأعضاء تساؤلات حول فعالية لواء التدخل العسكري وأكدت على أهمية وحدة القيادة. وقدمت إدارة عمليات حفظ السلام مزيدا من الإيضاح عن التخطيط التشغيلي وأكدت أنه لا يوجد تحول كامل نحو نهج التوقعات. وتظل ''الحماية من خلال الحضور'' استراتيجية صالحة في مناطق محددة بينما في مناطق أخرى ستكون ''الحماية من خلال التوقعات'' أنسب.

وفي ٧ آذار/مارس، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، ليلى زروقي، إحاطة للمجلس، تحضيرا لتجديد ولاية البعثة.

وفي الجلسة العامة، عرضت الممثلة الخاصة آخر تقرير للأمين العام. ورحبت بالتقدم المحرز في التحضير الفني للانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الانتهاء من تسجيل الناخبين وعرض الميزانية، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء ثقة السكان في العملية السياسية ودعت إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل الموقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ودعت إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين وإلى حماية الحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التجمع السلمي. وأعربت عن قلقها إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب الأجهزة الأمنية خلال المظاهرات الأخيرة. كما أوصت بالاحتفاظ بالأولويات الحالية لولاية البعثة في عام ٢٠١٨، وهي حماية المدنيين ودعم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والتحضير للانتخابات.

وبعد الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة، تناول جميع أعضاء مجلس الأمن الكلمة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتجديد ولاية البعثة، بما يشمل أولويتيها القائمتين. ورحبوا بالتقدم المحرز صوب إجراء الانتخابات، بما في ذلك تحديث سجل الناخبين، ودعوا جميع أصحاب المصلحة إلى تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وأدانوا العنف المستخدم خلال الاحتجاجات الأخيرة. وأكدت عدة وفود على أهمية التنسيق مع أصحاب المصلحة في المنطقة.

وممارسة لحقه بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، عرض وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليونارد شي أوكيتوندو، آراء حكومته بشأن تجديد ولاية البعثة. وشدد على ضرورة تحييد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد والحاجة إلى تعزيز لواء التدخل.

وخلال المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، تم إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التحقيقات الخاصة في أحداث سيموليكي وكامانيولا من جانب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان بيير

لاكروا. وعقب مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم رئيس المجلس إحاطة للصحافة وأبلغها بأن المجلس أحاط علما بالنتائج ودعا الأمانة العامة والبعثة إلى تقديم تقرير عن تنفيذ التوصيات.

وفي ١٩ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن اجتماعا بشأن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتلقى المجلس إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، ومن الناشطة في مجال حقوق المرأة ومنسقة جمعية مساعدة نساء السكان الأصليين والأسر المعيشية الضعيفة، جانين باندو باهاتي، والأمين العام للمؤتمر الأسقفي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، دوناسيين نشوليه. ووصف المتحدثون بقلق التدهور السريع للحالة الإنسانية وعواقبها على المدنيين الكونغوليين، ولا سيما النساء والفتيات. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم، حيث أبرزت عدة وفود الحاجة إلى إنهاء العنف من جانب الجماعات المسلحة وإجراء انتخابات سلمية كشرطين لتحسين الحالة.

وأصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ٢٢ آذار/مارس أعرب فيه الأعضاء عن قلقهم البالغ إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة بسرعة والعدد الكبير من المشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثنوا على وكالات المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها ومانحيها لما يبذلونه من جهود، ودعوا الدول الأعضاء إلى زيادة التمويل على وجه السرعة وأعربوا عن تطلعهم إلى المؤتمر الإنساني الرفيع المستوى المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المقرر عقده في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل.

وفي ٢٧ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، ومدد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. وتواصل الولاية التركيز على حماية المدنيين وتقديم الدعم لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والتحضير للانتخابات. وطُلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ الاتفاق كل ٣٠ يوماً، وطلب إليه إعداد خطة طوارئ للتعزيز المؤقت للبعثة إذا لزم الأمر. وانتهزت عدة وفود هذه الفرصة لتعليل تصويتها.

جنوب السودان

في ٦ آذار/مارس، اجتمع مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة للحاضرين بشأن تنفيذ الاستعراض الاستراتيجي. واغتنمت عدة بلدان مساهمة بقوات الفرصة للتعبير عن شواغلها فيما يتعلق بتقليص حجم البعثة، وشددت على ضرورة مراعاة الحالة الأمنية المتقلبة باستمرار في منطقة مسؤولية البعثة.

وفي ١٥ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، الذي مدد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة. وفي القرار، أبقى المجلس على ولاية البعثة المتمثلة في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وبالإضافة إلى ذلك، طلب من البعثة تهيئة الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها ودعم تنفيذ اتفاق السلام وعملية السلام. وفي القرار أيضا، أعرب المجلس عن بالغ جزعه إزاء اتساع نطاق العنف في جميع أنحاء البلد وأعرب عن اعتزامه النظر في جميع التدابير المناسبة ضد الذين يقوضون السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان. كما شدد على الحاجة إلى المساءلة، ودعا حكومة جنوب السودان إلى التوقيع دون مزيد من التأخير على مذكرة التفاهم مع الاتحاد

الأفريقي بشأن إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

الصومال/إريتريا

في ١٣ آذار/مارس، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، خيرت عمروف، إحاطته التي تغطي ١٢٠ يوما، وقد شملت الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨، إلى أعضاء المجلس في مشاورات مغلقة. وقام رئيس اللجنة بإطلاع المجلس على مستجدات أنشطة اللجنة وفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا ومشاركة حكومة الصومال. وأدان أعضاء المجلس الهجمات الإرهابية المستمرة التي تقوم بها حركة الشباب، بما في ذلك الهجومان الإرهابيان اللذان وقعا في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال لمواصلة تحسين إخطاراتها إلى اللجنة. وناقشوا الحاجة الملحة إلى تحسين إدارة الأسلحة والذخائر في الصومال ودعوا الشركاء إلى تقديم الدعم. وكرر كثير من الأعضاء تأكيد دعمهم لمواصلة الجهود الرامية إلى تنظيم زيارة رئيس اللجنة إلى المنطقة.

السودان

في ١٤ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مفتوحة تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وتلقى المجلس إحاطة من الممثل الخاص المشترك للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لدارفور ورئيس العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور، جيريمي مامابولو. وأطلع الممثل الخاص المجلس على المرحلة الثانية من إعادة تشكيل العملية المختلطة التي من المقرر أن تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه. كما أبلغ الممثل الخاص المجلس بأن الجمود في العملية السياسية لا يزال قائما ودعا الدول الأعضاء إلى استخدام قنواتها الثنائية لحث أطراف النزاع على توقيع اتفاق نهائي لوقف الأعمال العدائية. واستمع المجلس أيضا من الرئيسة الحالية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، جوانا فرونيتشكا، إلى آخر المستجدات بشأن أنشطة اللجنة خلال الـ ٩٠ يوما الماضية. وأعلنت رئيسة اللجنة عن زيارة للسودان في شهر نيسان/أبريل.

وفي أعقاب مشاورات لمجلس الأمن بكامل هيئته، أبلغ رئيس المجلس الصحافة بأن جميع الأعضاء رحبوا بتحسن الوضع الأمني في دارفور وشددوا على الحاجة إلى اتفاق سياسي شامل. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز وأعربوا عن دعمهم لعمل الممثل الخاص.

بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

في ٢١ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والحالة في الصحراء الغربية. وتلقى المجلس إحاطة من المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، هورست كوهلر، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وعرض المبعوث الشخصي على مجلس الأمن آخر المستجدات عن العملية السياسية والطريق إلى الأمام. وقد أتاحت هذه الإحاطة، التي استندت إلى معلومات جُمعت من زياراته إلى المنطقة

ومشاورات مع أصحاب المصلحة، فرصة لتبادل الخبرات والتوقعات. وأطلع وكيل الأمين العام المجلس على الحالة في الميدان وعلى سير عمل البعثة. كما تناول التوترات المستمرة في الكركرات.

وفي أعقاب مشاورات للمجلس بكامل هيئته، قدم رئيس مجلس الأمن إحاطة للصحافة بشأن دعم المجلس الكامل لجهود المبعوث الشخصي. ورحب المجلس كذلك بالاجتماعات الثنائية التي عقدها المبعوث الشخصي مؤخرا مع الأطراف والبلدان المجاورة لتيسير إعادة إطلاق عملية التفاوض بدينامية جديدة وروح جديدة، مما أدى إلى استئناف العملية السياسية تحت رعاية الأمين العام. وفي هذا الصدد، أكد أعضاء المجلس أهمية الحفاظ على المشاركة البناءة في محاولة للنهوض بالعملية السياسية. وعلاوة على ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الحالة في الكركرات وأشاروا إلى أهمية الحفاظ على الوضع الراهن، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية (S/2018/277)، وفي هذا الصدد، إلى ضرورة التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٥١ (٢٠١٧).

ليبيا

في ٢١ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة تلتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وتلقى المجلس إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، غسان سلامة، عن طريق التداول بالفيديو من طرابلس. وقدم الممثل الخاص إلى المجلس آخر المستجدات بشأن تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا وأعلن عن محاولة أخيرة لتعديل الاتفاق السياسي الليبي. وذكر أن الجهود المبذولة لتنظيم الانتخابات في عام ٢٠١٨ قد أسفرت عن ٢,٥ مليون ناخب مسجل، ٤٤ في المائة منهم نساء، وأن مجلس النواب يجب أن يعتمد قانونا للاستفتاء من أجل اعتماد الدستور، الذي ظلت مسودته الحالية محل اعتراض من بعض الأطراف، على الرغم من أن المحكمة العليا قد أقرت صحتها في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأعرب الممثل الخاص كذلك عن قلقه إزاء استمرار العنف ووجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) وتنظيم القاعدة. ولا تزال الجماعات المسلحة تعمل خارج نطاق القانون، وترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ضد المهاجرين واللاجئين. وأعرب الممثل الخاص عن استعداد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا للتوسط بين الجماعات المسلحة إذا طلبت ذلك. وذكر أن النظام الاقتصادي القائم على النهب في ليبيا يشكل العقبة الرئيسية أمام العملية السياسية ويرسخ الوضع الراهن. ودعا المجلس إلى توجيه رسالة واضحة إلى القادة الليبيين مفادها أن هذا الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر. وخلال الإحاطة المفتوحة، قدم أولوف سكوغ، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، معلومات مستكملة عن عمل اللجنة. وتناول أربعة من أعضاء المجلس الكلمة خلال الجلسة المفتوحة.

وفي أعقاب مشاورات المجلس بكامل هيئته، قدم رئيس مجلس الأمن إحاطة إلى وسائط الإعلام، أشار فيها إلى أن أعضاء المجلس كرروا تأكيد دعمهم الكامل لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل عملية سياسية شاملة يتولى الليبيون زمامها وتكون ومدعومة بروح قيادية يوفرها الممثل الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، شدد أعضاء المجلس على أن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وحثوا القادة الليبيين على المشاركة بصورة بناءة في عملية الحوار بروح من التوافق، وأكدوا مجددا على أهمية المشاركة الفعالة للمرأة. وكرر أعضاء المجلس التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري في ليبيا وأدانوا استمرار العنف. وأكدوا على ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق

الإنسان، بما في ذلك ضد المهاجرين. وأكد أعضاء المجلس كذلك أهمية توحيد القوات المسلحة الليبية تحت إشراف مدني وأكدوا مجددا أن الاتفاق السياسي الليبي لا يزال هو الإطار العملي الوحيد لإنهاء الأزمة السياسية الليبية قبل إجراء الانتخابات ووضع اللمسات الأخيرة على عملية الانتقال السياسي. ورحب اثنان من الممثلين بالنسبة المئوية العالية للنساء اللواتي سجلن للتصويت. وأعرب العديد من الممثلين عن قلقهم بشأن حالة حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

في ٢٧ آذار/مارس، جدد مجلس الأمن في قراره ٢٤٠٨ (٢٠١٨) ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لسنة إضافية. وستحتفظ البعثة بمهامها الحالية فيما يتعلق بتوفير الدعم والمشورة الاستراتيجيين لحكومة الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن بناء السلام وبناء الدولة في مجالات الحوكمة وإصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون واستحداث نظام اتحادي ومراجعة الدستور وتنسيق الدعم المقدم من المانحين الدوليين. وستواصل البعثة مساعدة الحكومة في بناء قدرتها على تعزيز احترام حقوق الإنسان وتمكين المرأة، وتعزيز حماية الأطفال، ومنع العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع، وتدعيم مؤسسات العدالة. وفي القرار، رحب المجلس بوضع خطة انتقالية بهدف تسليم المسؤوليات الأمنية تدريجيا وبما يستند إلى الظروف الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وشدد المجلس أيضا على أن العام المقبل ينبغي أن يشهد التنفيذ السريع للاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في عام ٢٠١٧، ولا سيما نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأن يشهد المزيد من التقدم فيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور والأعمال التحضيرية لعقد انتخابات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد تكون شاملة وذات مصداقية وتتسم بالشفافية.

آسيا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٢١ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن، متصرفا بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ٢٤٠٧ (٢٠١٨) ومدد حتى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩ ولاية فريق خبرائه المكون من ثمانية أعضاء الذي يساعد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقرر مجلس الأمن أن تسري الولاية أيضا على التدابير المفروضة بموجب القرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧). وطلب من الفريق تقديم تقريره لمنتصف المدة بحلول ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وتقريره النهائي بحلول ١٤ آذار/مارس ٢٠١٩.

أوروبا

إحاطة مقدمة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٨ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة مفتوحة للاستماع إلى إحاطة من الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، أنجلينو ألفانو، بشأن أولويات الرئاسة الإيطالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي معرض تقديم الإحاطة السنوية إلى مجلس الأمن، قال الرئيس الحالي إن هناك أزمة ثقة متبادلة فيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا. وهناك طريقة واحدة لإعادة بناء الثقة هي بناء الحوار واتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع. وتتوقع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اتخاذ خطوات جديدة صوب تنفيذ اتفاقات مينسك. وقد قامت بنشر بعثة خاصة للرصد في أوكرانيا هي ضرورية لمنع حدوث تصعيد خطير للأزمة.

وقال الرئيس الحالي إنه لا توجد أي دولة آمنة وهي في عزلة، مشيرا إلى أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية ضمان أمن بعضها البعض. ولن يتحقق ذلك الأمن إلا عندما يكون ثمة اعتراف بأن الجميع جزء من نفس الجنس البشري، وأن الدفاع عن الكرامة الإنسانية ضروري للحرية. وقال إن هذه القيمة تؤمن بها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأثنى أعضاء مجلس الأمن على جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل بناء السلام والاستقرار في المنطقة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأعربوا عن تأييدهم للأولويات التي حددتها إيطاليا. وذكر العديد من أعضاء المجلس أن اتفاقات مينسك تظل هي الأساس المتفق عليه من أجل تسوية سلمية للوضع في منطقة دونباس، وأشار إلى إقرار المجلس لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

وبالإضافة إلى أوكرانيا، ناقش الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا النزاعات التي طال أمدها في جورجيا – ناغورنو كاراباخ وترانسنيستريا. وبالنسبة لجورجيا، أيد مناقشات جنيف الدولية ومختلف المبادرات غير الرسمية، أما بالنسبة لناغورنو – كاراباخ، فأيد أعمال الرئيسين المتشاركين لمجموعة مينسك. وفيما يتعلق بترانسنيستريا، قال إنه يتعين الحفاظ على الزخم الإيجابي الذي تحقق بالفعل.

وأعربت الدول الأعضاء عن دعمها لجهود الوساطة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأكدت على أهمية الحوار والحلول السلمية للقضايا.

وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لمجموعة مينسك في نزاع ناغورنو – كاراباخ وكذلك للعمل الجاري في صيغة خمسة زائد اثنين فيما يتعلق بنزاع ترانسنيستريا.

رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

اجتمع مجلس الأمن بناء على طلب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في ١٤ آذار/مارس لمناقشة رسالة مؤرخة ١٣ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم

بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2018/218)، مرفق بها رسالة من رئيسة وزراء المملكة المتحدة، تيريزا ماي. وتم تغيير صيغة الاجتماع من مشاورات غير رسمية إلى جلسة إحاطة بناء على طلب الاتحاد الروسي. وورد في مرفق الرسالة أن مواطنين روسيين قد تعرضا للتسميم في سالزبري بالمملكة المتحدة في ٤ آذار/مارس وكانا في حالة خطيرة. كما تعرض لذلك ضابط شرطة بريطاني وكان مريضا في حالة خطيرة. وذكرت كذلك أن التحقيق الدقيق الذي أجرته الشرطة البريطانية حدد المادة الكيميائية المستخدمة في الحادث ”كعامل مؤثر في الأعصاب من فئة من غازات الحرب الكيميائية المعروفة باسم نوفيتشوكس (Novichoks)“. واستناداً إلى جميع الأدلة، خلصت المملكة المتحدة إلى أنه من المحتمل جداً أن يكون الاتحاد الروسي مسؤولاً عن هذا الاعتداء وهذا الأمر لا يترك مجالا إلا لحالتين من السيناريوهات المحتملة: فإما أن الاعتداء نفذه الاتحاد الروسي أو أن الاتحاد الروسي فقد السيطرة على مخزونه من العوامل المؤثرة على الأعصاب.

وأعرب جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا عن قلقهم البالغ إزاء استخدام سلاح كيميائي ضد مدنيين والتهديد الذي يمثله ذلك للنظام الدولي لعدم الانتشار. ودعا كثيرون إلى احترام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتطلعوا إلى إجراء تحقيق كامل ودقيق. وأعرب أحد الوفود عن أمله في أن تتمكن المملكة المتحدة والاتحاد الروسي من معالجة القضية وتسويتها عن طريق الاتصال المباشر وتبادل المعلومات تمشيا مع مسؤولياتهما بموجب الاتفاقية. ودعت وفود أخرى الاتحاد الروسي إلى الرد على الأسئلة الموجهة إلى سفير الاتحاد الروسي لدى المملكة المتحدة في لندن من قبل وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة. وأكد عدد من الوفود الاعتقاد بأن الاتحاد الروسي مسؤول عن الاعتداء. وأكدت عدة وفود أنها لن تقبل أبدا إفلات الذين استخدموا أو طوروا عوامل سامة من العقاب. وحثت وفود أخرى المجلس على توخي الحذر عند استخلاص استنتاجات بشأن هجوم سالزبري. وأكد أحد الوفود على أن رسالة رئيسة وزراء المملكة المتحدة لا تتضمن بيانات غير مسؤولة فحسب ولكنها تهدد أيضا دولة ذات سيادة.

الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية

في ٧ آذار/مارس، وبناء على طلب من فرنسا والمملكة المتحدة، استمع مجلس الأمن في مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا، عن الحالة في الغوطة الشرقية وعن تنفيذ قرار المجلس ٢٤٠١ (٢٠١٨).

وفي ١٢ آذار/مارس، قدم الأمين العام تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، مؤكدا أن الأمم المتحدة لن تدخر وسعا لدى إسهامها في إيجاد حل سياسي مستدام لهذا الغرض. وعلى الرغم من جميع الصعوبات، ذكر الأمين العام أنه من الممكن وقف الأعمال العدائية، وتقديم المساعدات، وإجلاء المرضى والجرحى، ورفع الحصار، وتسريع الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، وإخراج المقاتلين الإرهابيين الواردة أسماؤهم في قائمة جزاءات المجلس من مناطق النزاع دون شن هجمات واسعة النطاق وعشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وفي ١٦ آذار/مارس، قدم المبعوث الخاص إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو؛ أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وأعرب المبعوث الخاص عن أسفه الشديد للقصور في تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وأشار إلى أن المفاوضات المباشرة بين الاتحاد الروسي وجيش الإسلام جعلت من الممكن التوصل إلى وقف لإطلاق النار في دوما لمدة ستة أيام وإرسال قافلة إنسانية، وأنه جار عقد بعض الاجتماعات الحساسة قصد المتابعة. ولكن العنف استمر في التصاعد في بقية أنحاء الغوطة الشرقية، وكذلك في حماة وإدلب ودرعا. وأشار أيضا إلى القصف المستمر للمناطق المدنية الخاضعة لسيطرة الحكومة في دمشق بالإضافة إلى الجيوب المحاصرة في الفوعة وكفريا. وأبلغ عن ادعاءات جديدة باستخدام الأسلحة الحارقة والأسلحة الكيميائية، مشيرا إلى أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تؤكدها ولا أن تتجاهلها. وأعرب عن قلق خاص إزاء الوضع في عفرين، وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين، ونقص المياه وتقييد التحركات. وشدد على التهديدات الخاصة التي تواجه سلامة النساء في مناطق النزاع. وأكد المبعوث الخاص أيضا أن الأمم المتحدة حضرت الاجتماع المعقود في أستانا في ١٤ آذار/مارس لفريق عامل معني بالإفراج عن المحتجزين والمختطفين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين، ودعت إلى إحراز تقدم بشأن ملف المعتقلين والمختطفين والمفقودين.

وعلى الصعيد السياسي، ذكر المبعوث الخاص أن فريقه يواصل التشاور حول تشكيل لجنة دستورية لتعزيز التنفيذ الكامل للقرار رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) محاولا الاستفادة من الزخم الناشئ عن الحوار الوطني السوري الذي عقد في سوتشي، الاتحاد الروسي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولاحظ أن البيان الوزاري الذي اعتمدته الأطراف الضامنة في عملية أستانا في ١٦ آذار/مارس يشير إلى نتيجة حوار سوتشي ويكرر الالتزام بتسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وحتى الآن، لم يتلق قائمة بأسماء تتيح له التأكد من إحراز تقدم في إنشاء اللجنة الدستورية.

وقال ممثل الجمهورية العربية السورية، الذي وجهت له دعوة في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، إن الحكومة السورية تبذل قصارى جهدها لضمان أمن جميع المواطنين السوريين وتفي بالتزاماتها بموجب القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل للقرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وأكدوا مجددا أن هذا الأخير ينطبق على الجمهورية العربية السورية برمتها، وأدانوا انتهاكات القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، وكرروا الدعوة إلى إتاحة إمكانية وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبشكل مستمر، وأعربوا عن دعمهم الكامل للمبعوث الخاص وجهوده الرامية إلى إنشاء لجنة دستورية وحثوا الأطراف السورية على المشاركة بحسن نية.

وفي ١٩ آذار/مارس، طلبت سبع دول أعضاء إحاطة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وأثناء تصويت إجرائي على جدول الأعمال طلبته إحدى الدول الأعضاء، لم يحصل الاقتراح على الأصوات التسعة اللازمة. وقامت بعض الدول التي طلبت تلك الجلسة باستضافة اجتماع بصيغة آريا بدلا من ذلك.

وفي ٢٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة تحاور غير رسمي بشأن الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية تضمنت إحاطتين قدمهما المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أحمد أوزومجو، ووكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على أساس التقرير الثالث والخمسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وقد جرى الحوار في سياق تقارير تفيد باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية

العربية السورية والتزاماتها القائمة تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٣). وتواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الإبلاغ عن استنتاجاتها بشأن ما إذا كانت أسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سامة قد استخدمت في البلد.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عموما عن تقديرهم لفرصة التحاور مع المدير العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح وأعربوا عن دعمهم لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأكد أعضاء المجلس من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. كما أكدوا على وجوب مساءلة الأفراد أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات المسؤولة عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وأعربت الأغلبية الساحقة من المجلس عن أسفها لعدم تمكنه من تجديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وأكدوا مجددا الحاجة إلى وجود آلية مساءلة مستقلة ونزيهة لتحقيق هذه الغاية. وكرر أعضاء المجلس أيضا تأكيد دعمهم لعمل بعثة تقصي الحقائق وأكدوا على الحاجة إلى ضمان قدرة البعثة على العمل بشكل مستقل. وشدد بعض أعضاء المجلس على الحاجة إلى بعثة لتقصي الحقائق محايدة وذات كفاءة مهنية.

وفي ٢٧ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية؛ وأعقبت الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وحث وكيل الأمين العام أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية على تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) والسماح بتسليم المعونات دون عوائق في جميع أنحاء البلد. وقال متحدثا عن طريق التحاور بالفيديو من جنيف، إن أكثر من ٧٠٠ ١ شخص قد قُتلوا في الغوطة الشرقية منذ اتخاذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) في ٢٤ شباط/فبراير. وذكر أيضاً أن ٧٨ حالة وفاة على الأقل قد أُبلغ عنها في دمشق نتيجة قذائف أُطلقت من الغوطة الشرقية. وفي الأثناء، لجأ ما يقرب من ٠٠٠ ٥٢ مدني إلى ثمانية ملاجئ في ريف دمشق، معظمها مكتظ، وإمكانية حصول هؤلاء على الطعام والمساعدات الطبية محدودة. ومن الضروري أن تصل المنظمات الإنسانية إلى الناس في الغوطة الشرقية، ولا سيما في دوما. وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى الأماكن الأخرى حيث لا تزال الاحتياجات الإنسانية تزداد، بما في ذلك الرقة والركبان.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، شجب المندوبون تصاعد القتال وحثوا الأطراف على الاحترام الفوري والكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). وخلال المشاورات التي جرت في أعقاب جلسة الإحاطة المفتوحة، أجاب وكيل الأمين العام عن الأسئلة المتعلقة بحماية الفارين من الغوطة الشرقية والذين مكثوا فيها.

أفغانستان/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

في ٨ آذار/مارس، أجرى مجلس الأمن مناقشة ربع سنوية بشأن الحالة في أفغانستان وعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وترأست النقاش وزيرة التجارة الخارجية والتنمية بهولندا، سيغريد كاغ.

وتزامنت المناقشة مع اليوم الدولي للمرأة، وبناء على طلب الرئيسة، كان العديد من أعضاء مجلس الأمن ممثلين بمندوبات. واستمع المجلس إلى إحاطات من الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان

ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، تاداميشي ياماموتو، ومن نائبة رئيس المجلس الأعلى للسلام، حبيبة صرابي، والمديرة المؤسسة لمنظمة أبحاث السياسات ودراسات التنمية، مريم صافي.

وركزت المناقشة على التطورات السياسية في أفغانستان وعلى التطورات في عملية السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في تلك العمليات. ورحب العديد من أعضاء مجلس الأمن بنتائج الاجتماع الثاني لعملية كابل من أجل السلام والتعاون الأمني في أفغانستان في ٢٨ شباط/فبراير، وتناولوا التحضيرات الجارية للانتخابات في عام ٢٠١٨، ورغم التقدم المحرز، أعربوا عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية، بما في ذلك استمرار الأعمال الإرهابية وزيادة إنتاج المخدرات والاتجار بها وارتفاع عدد الضحايا المدنيين. كما رحب العديد من أعضاء المجلس بالتزام حكومة أفغانستان القوي بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وتم إيلاء اعتبار خاص أيضا لأهمية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في القيادة وصنع القرار، بما في ذلك في المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وفي آليات منع نشوب النزاعات وتسويتها.

وقبل المناقشة، جدد مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمدة سنة واحدة، حتى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩، من خلال اتخاذ القرار ٢٤٠٥ (٢٠١٨). وظلت الولاية الأساسية للبعثة دون تغيير، وتم تحديث السرد وتعزيزه فيما يتعلق بعملية السلام، والانتخابات المقبلة، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والمخدرات، وحماية المدنيين، وحقوق الإنسان، والمساءلة، والمشاركة السياسية الفعالة والهادفة للمرأة وحقوق الإنسان للمرأة. ورحب المجلس بنتائج الاستعراض الاستراتيجي للبعثة الذي أُجري في عام ٢٠١٧، ودعا إلى تنفيذ توصيات الأمين العام.

وفي ١٥ آذار/مارس أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا رحب فيه أعضاء المجلس بعقد الاجتماع الثاني لعملية كابل من أجل السلام والتعاون الأمني في ٢٨ شباط/فبراير وأثنوا على الإعلان الذي اتفق عليه المشاركون. وشدد أعضاء المجلس على أهمية عملية سلام شاملة يقودها ويمسك بزمامها الأفغان بالنسبة لتحقيق الرخاء والاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان، وأعربوا عن دعمهم الكامل لالتزام الحكومة الأفغانية بوضع خطة عملية للمصالحة.

وفي ٢١ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه أعضاء المجلس بأقوى العبارات الهجوم الإرهابي الشنيع والجبان الذي وقع في ذلك اليوم في كابل، في عطلة عيد النوروز، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٣ شخصا و إصابة ٦٥ شخصا بجروح وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عنه.

اليمن

في ١٥ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/5) بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. وفي البيان، دعا المجلس إلى الفتح الكامل والمستدام لجميع موانئ اليمن، ودعا إلى تحسين إمكانية الوصول إلى مطار صنعاء وأهاب بجميع الأطراف المتنازعة أن تتيح وتيسّر وصول الإمدادات الإنسانية والعاملين في تقديم المساعدات الإنسانية إلى جميع المحافظات المتضررة، بشكل آمن وسريع ودون عوائق. وأعرب المجلس عن بالغ الانزعاج من المستوى الذي وصل إليه العنف في اليمن، ولا سيما الهجمات العشوائية التي تُشن على المناطق المكتظة بالسكان، ومما ينجم عن ذلك من أثر على المدنيين، بما في ذلك وقوع أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف المدنيين وإلحاق الأضرار بالأهداف المدنية. ودعا المجلس جميع الأطراف إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأكد على ضرورة ضمان

المساءلة عن الانتهاكات في اليمن. وأدان المجلس بأشد العبارات الهجمات بالقذائف التسيارية التي يشنها الحوثيون على المملكة العربية السعودية، وكرر دعوته لجميع الأطراف إلى الاتفاق على طرائق وقف دائم للأعمال القتالية. ودعا المجلس كذلك جميع الأطراف المتنازعة إلى التخلي عن الشروط المسبقة والدخول بحسن نية في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، مع كفالة مشاركة مجدية من جانب المرأة وسائر الفئات الناقصة التمثيل على جميع المستويات، ورحب بتعيين مارتن غريفيثس مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن.

وفي ٢٨ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه بأشد العبارات الممكنة الهجوم بالقذائف التسيارية الذي وقع في ٢٦ آذار/مارس على المملكة العربية السعودية. ودعا أعضاء المجلس جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لجميع جوانب حظر الأسلحة، على النحو المطلوب في قرارات المجلس ذات الصلة. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الإنساني في اليمن والتأثير الإنساني المدمر للنزاع على المدنيين، ودعوا جميع أطراف النزاع إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ودون عوائق.

لبنان

في ٢٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة للمجلس بكامل هيئته بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2018/210). واستمع المجلس إلى إحاطتين من المنسقة الخاصة بالنيابة للبنان، بيرنيل داهلر كاردل، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وركزت إحاطتاهما على تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلى تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة (اليونيفيل) في لبنان وعلى الحالة الراهنة فيما يتعلق بتوصيات استعراض القوة.

وفي أعقاب المشاورات، أبلغ رئيس مجلس الأمن الصحافة بالنتائج التالية: أكد أعضاء المجلس من جديد دعمهم القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي، وكذلك التزامهم بالتنفيذ الكامل لجميع أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما أشادوا بدور اليونيفيل في الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق وتعاونها مع القوات المسلحة اللبنانية بهدف بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية. وأشاروا إلى الخطوات الاستباقية التي اتخذتها اليونيفيل لتفعيل القرار ٢٣٧٣ (٢٠١٧) وشجعوا اليونيفيل على مواصلة هذه الجهود. ورحب أعضاء المجلس أيضا بنتائج الاجتماع الوزاري لدعم للقوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي، الذي عقد في روما في ١٥ آذار/مارس، حيث أظهر وحدة الرؤية من جانب الحكومة اللبنانية ودعم المجتمع الدولي المستمر للمؤسسات الأمنية الشرعية في لبنان. وأخيراً، أعادوا تأكيد دعمهم للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات اللبنانية لاستعادة سير العمل العادي للمؤسسات وإجراء الانتخابات التشريعية في ٦ أيار/مايو ٢٠١٨.

وأصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في ٢٧ آذار/مارس رحب فيه بالبيان المشترك الصادر عن المشاركين في الاجتماع الوزاري الذي عقد في روما في ١٥ آذار/مارس لدعم المؤسسات الأمنية للدولة اللبنانية. وسلط البيان الضوء على عدة جوانب من نتائج الاجتماع، ودعا أيضا جميع الأطراف اللبنانية إلى استئناف المناقشات من أجل التوصل إلى إجماع حول استراتيجية الدفاع الوطني، وحث جميع الأطراف اللبنانية على أن تطبق على سبيل الأولوية سياسة ملموسة للنأي بالنفس وأن تواصل توسيعها دون إبطاء

لحماية لبنان من النزاعات الإقليمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما ورد ذلك في الإعلانات السابقة، ولا سيما إعلان بعبدا لعام ٢٠١٢.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٦ آذار/مارس، قدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، تقريره الفصلي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال إحاطة إلى مجلس الأمن أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته. فشدد على أن التطورات على أرض الواقع لا يمكن رؤيتها بمعزل عن السياق السياسي، وأن جميع عناصر تقريره مستمدة من الافتقار إلى أفق سياسي. كما أكد على العواقب المأساوية المحتملة للفجوة التمويلية البالغة ٤٤٦ مليون دولار في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وفيما يتعلق بالأحكام المحددة الواردة في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أشار إلى الأنشطة الاستيطانية المستمرة وعمليات الهدم والإجراءات التشريعية التي تنفذها إسرائيل بهدف إعاقة عمليات نقل الأراضي في المستقبل إلى دولة فلسطين والمساواة بين المعايير القانونية في الضفة الغربية وإسرائيل. وفيما يتعلق بموضوع العنف والتحريض، أكد المنسق الخاص أن التوترات تتزايد في الضفة الغربية، وكذلك في غزة وحولها، منذ القرار الذي اتخذته دولة عضو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأشار، في هذا السياق، إلى الهجوم الذي استهدف رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله. ومن ناحية أخرى، أهاب بإسرائيل أن توازن استخدامها للقوة، وعلى وجه الخصوص، ألا تستخدم القوة المميتة إلا كملجأ أخير. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية في إطار التمويل والتعاون الاقتصادي بين الجانبين، وكذلك في الجهود الفلسطينية الداخلية من أجل المصالحة، فإن اقتصاد غزة لا يزال على حافة الانهيار. ونتيجة لذلك، رحب المنسق الخاص باجتماع لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، المعقود في بروكسل في ٢٠ آذار/مارس، والذي سبقه اجتماعان في القاهرة وواشنطن العاصمة، وتلاه مؤتمر إعلان التبرعات لصالح محطة تحلية المياه في غزة. وأعرب عن تقديره للقرارات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل بالموافقة على مشاريع للبناء السكني ومشاريع تشييد ينفذها القطاع الخاص وكذلك لاستمرار آلية إعادة إعمار غزة. ولكنه أشار إلى أن التدابير الإيجابية الأحادية الجانب التي اتخذتها إسرائيل في المنطقة ”جيم“ وغزة ليس من بينها أي تدبير يساعد على التحول، وأن التنمية الاقتصادية، رغم أهميتها، لا تشكل بديلاً عن السيادة وإقامة الدولة.

وأشار إلى قرار إحدى الدول نقل سفارتها إلى القدس في ١٤ أيار/مايو للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لاستقلال إسرائيل، فأكد أن أي انحراف عن المواقف المتفق عليها بشأن قضايا الوضع النهائي سيكون خطيراً.

وأدلى اثنان من الأعضاء ببيانين شديدي اللهجة في القاعة المفتوحة، أدانا فيهما انتهاك إسرائيل للقانون الدولي وكذلك النقل المعتزم لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس. وأهابا بإسرائيل إلى رفع الحصار في غزة وناشدا المانحين بالتحرك على وجه السرعة لإنقاذ عمليات الأونروا. وحث العضوان أيضا الأمين العام على تقديم تقرير خطي عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). واغتنم العديد من الممثلين الفرصة لإدانة الهجمات العشوائية بالقذائف التي يشنها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية وأعربوا عن

تضامنهم الكامل مع جميع التدابير التي تتخذها المملكة العربية السعودية لحماية نفسها. ولم تكن هناك نتائج أخرى لإطلاع الصحافة عليها.

وفي ٣٠ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن اجتماعًا طارئًا بشأن غزة. وقدم الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تايي بروك زيريهون، إحاطة تستند إلى التقارير الصادرة عن الجانبين. فذكر أن معظم المشاركين البالغ عددهم ٣٠ ٠٠٠ في مظاهرة ذلك اليوم في غزة لم يقتربوا من السياج ولم يقوموا بأعمال عنف، لكن ١٥ فلسطينياً قُتلوا وجُرح أكثر من ١ ٠٠٠، وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية. وأشار إلى أن التقارير تفيد بأن بعض المتظاهرين كانوا يحملون أسلحة، وذكر أن إسرائيل تزعم أن مسلحين حاولوا زرع أجهزة متفجرة يدوية الصنع في المنطقة العازلة. وأشار إلى ما تردد عن وجود مسلحين وقادة من حماس في الموقع وإلى ادعاءات بأن فتاة تبلغ من العمر ٩ سنوات قد تم إرسالها عبر السياج، ملاحظا أن القوات الإسرائيلية أعادتها بأمان. وشدد على أنه يجب على إسرائيل أن تحترم مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تستخدم القوة المميتة فقط كملجأ أخير، وأنه يجب التحقيق في أي حالة وفاة.

وأدان معظم أعضاء مجلس الأمن أعمال العنف الأخيرة في غزة وناشدوا الأطراف ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن التصريحات والإجراءات المؤججة للمشاعر التي يمكن أن تزيد من تصعيد الموقف. ودعا بعض الممثلين إسرائيل إلى احترام القانون الدولي الإنساني واستخدام القوة بطريقة متناسبة وكملجأ أخير فقط. كما أدان بعض الممثلين جميع أشكال الأعمال الإرهابية. وأشار عدة أعضاء إلى الإحاطة الأخيرة التي قدمها المنسق الخاص في ٢٦ آذار/مارس والتي حذر فيها مرارا من احتمال تصاعد العنف في غزة. واغتنم بعض الممثلين الفرصة للتحدث بشأن قضية فلسطين في سياق أعم وأشاروا إلى الضرورة الملحة لتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ودعم حل الدولتين. ودعوا كذلك إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وأشاروا إلى التداعيات الخطيرة لنقص التمويل الذي تعاني منه الأونروا على الأمن والاستقرار في المنطقة. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن رغبتهم في أن يتخذ المجلس قرارا يفضي إلى تخفيف حدة الحالة.

واستهل المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة بيانه بمخاطبة الشعب الفلسطيني مباشرة بالعربية، مشيدا بمقاومته ومشاركته في المظاهرات. ثم شدد على أن رد إسرائيل على المظاهرات السلمية كان مجزرة ودعا مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته ومحاسبة إسرائيل المسؤولية على انتهاكاتها. ولم تشارك إسرائيل في اجتماع المجلس بسبب عطلة عيد الفصح، وهو أمر أسف له العديد من الممثلين. وشدد أحد أعضاء المجلس على الأمل في أن يتمكن المجلس من الاستماع إلى إسرائيل في ظل ظروف أنسب، مشيرا إلى أهمية الحفاظ على التوازن المناسب في المجلس.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٧ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن تقرير قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ركزت على البيئة التشغيلية المضطربة التي تعمل فيها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، والتقدم الذي أحرزته البعثة نحو إعادة الانتشار على الجانب برافو، والحاجة إلى معدات متطورة تكنولوجياً.

وفي أعقاب مشاورات مغلقة للمجلس بكامل هيئته، أبلغ رئيس مجلس الأمن الصحافة بدعم المجلس القوي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك والبلدان المساهمة بقوات والنساء والرجال العاملين في البعثة. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء التصعيد الأخير للتوتر بين الأطراف، وحثوها على التمسك الكامل باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والحفاظ على الاتصال مع القوة في جميع الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، أعربوا عن شواغل جدية بشأن وجود جماعات مسلحة في منطقة عمليات القوة، وأكدوا مجددا أن القوة هي الوجود العسكري الوحيد المأذون به في المنطقة الفاصلة. ورحب المجلس بالتقدم الذي أحرزته البعثة صوب إعادة الانتشار التدريجي نحو الجانب برافو وشدد على الحاجة إلى اتباع نهج صارم يستند إلى الظروف السائدة إزاء أي إعادة انتشار أخرى وذلك لضمان توفير حماية كافية للقوة والقدرة على الإجلاء الطبي. وأخيرا، أكد أعضاء المجلس على أهمية أن تكون البعثة قادرة على نشر معدات متقدمة تكنولوجياً من أجل الوفاء بولايتها على نحو فعال وتعزيز حماية القوة، ودعوا الأطراف إلى دعم نشر ''نظم الاستشعار والإنذار''.

المسائل المواضيعية

صون السلام والأمن الدوليين: النزاع والجوع

في ٢٣ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مواضيعية بشأن صون السلام والأمن الدوليين ركزت على الصلة بين النزاع والجوع في بعض حالات النزاع وترأستها وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا. واستمع المجلس إلى إحاطتين من المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، ديفيد بيسلي، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، حيث تكلم الأول نيابة عن الوكالات التي توجد مقارها في روما وهي: برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

وفي ٢٢ مارس/آذار، أصدر الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تقريراً بعنوان ''التقرير العالمي عن أزمة الغذاء، ٢٠١٨''[(١)]، أشار إلى ارتفاع مستويات الجوع الحاد الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى نزاع جديد أو نزاع اشتد حدة. ووفقاً للتقرير، يظل النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد في ١٨ بلداً، ومن المرجح أن يظل محركاً رئيسياً للأزمات الغذائية في عام ٢٠١٨ التي تؤثر على أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وشمال شرق نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد وجنوب السودان والجمهورية العربية السورية واليمن، وكذلك ليبيا ومنطقة الساحل الوسطى (مالي والنيجر).

وعدم الامتثال للقانون الإنساني الدولي في هذا الصدد واضح في الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وقدم فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الذي يرصد نظام جزاءات المجلس لهذا البلد، تقريرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ يفيد بأن حكومة جنوب السودان كانت تستخدم الغذاء كسلاح حرب لإلحاق المعاناة بالمدنيين، وأن منعها المتعمد للمساعدة الغذائية تسبب في الموت جوعاً. ووصف تقرير أعده فريق الخبراء المعني باليمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الحصار الذي يفرضه التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بأنه يستخدم التهديد بالتجويع كأسلوب للحرب. وسلط وكيل

(١) متاح على الرابط التالي: https://www.wfp.org/content/global-report-food-crises-2018.

الأمين العام الضوء على الهجمات التي تستهدف المخابز في الجمهورية العربية السورية وحذر من أن عمليات تقديم المساعدات عبر خطوط النزاع إلى المناطق المحاصرة قد انهارت في الأشهر الأخيرة. وتوقع أنه إذا استمرت الحيلولة دون وصول المساعدات الإنسانية، فإن عدد ضحايا الجوع والمرض سيفوق عدد ضحايا الأعمال العدائية.

وأبرز وكيل الأمين العام، في إحاطته، مسؤوليات المتحاربين بموجب القانون الدولي الإنساني. وأشار المدير التنفيذي إلى التحديات التشغيلية التي يواجهها برنامج الأغذية العالمي في جهود الإغاثة، وإلى التكاليف الإضافية الهائلة لتقديم المساعدة الغذائية في حالات النزاع.

وخلال المناقشة التي تلت ذلك، اتفق العديد من أعضاء مجلس الأمن على أن قيام الأطراف المتحاربة بعمليات عدائية يتسبب في انعدام الأمن الغذائي في العديد من النزاعات اليوم عن طريق تقييد وصول المساعدات الإنسانية أو شن هجمات مباشرة على مصادر الإنتاج والبنية التحتية اللازمة لتوفير الغذاء، مثل الأراضي الزراعية والماشية والطرق. كما أن زيادة أسعار المواد الغذائية نتيجة للنزاع تؤثر على الأمن الغذائي. وشدد الأعضاء على أهمية تركيز الاهتمام على دور المجلس في مواجهة هذه التحديات وإعادة التأكيد على التزامات الدول بالامتثال للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حظر تجويع المدنيين كأسلوب حرب ومسؤولية المتحاربين عن حماية المدنيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم. ويمكن معالجة الفشل المستمر في الامتثال للقانون المنطبق عن طريق ضمان محاسبة الذين يقومون — عن قصد أو عن غير قصد – بخلق أو مفاقمة حالات انعدام الأمن الغذائي في النزاعات. وأشار بعض الأعضاء إلى عوامل أخرى تسهم في انعدام الأمن الغذائي في البلدان المتأثرة بالنزاع، مثل الجفاف وتغير المناخ والفقر المدقع.

وبحث الأعضاء الطرق التي من خلالها يمكن أن يظل مجلس الأمن على علم بحالات النزاع التي تنشأ فيها مستويات مثيرة للقلق من انعدام الأمن الغذائي وبالتعاون بين الجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي لمعالجة انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع بشكل أكثر فعالية.

مناقشة مفتوحة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٨ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة مواضيعية مفتوحة بشأن موضوع ”العمل الجماعي لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. واستمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فقيه محمد، ومديرة جماعة العمل والبحوث والدراسات والتدريب من أجل المرأة، وهي منظمة غير حكومية من مالي، فاطمة توريه. واستغل الأمين العام إحاطته للإعلان عن مبادرته الجديدة بشأن الالتزام المتجدد بحفظ السلام ”العمل من أجل حفظ السلام“. وشدد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بعمل مشترك والحاجة إلى تمويل مستدام لبعثات حفظ السلام الإقليمية الأفريقية. وأخيرا، أطلعت المديرة المجلس على تحليلها للحالة العصيبة في شمال مالي.

وشهدت المناقشة، التي ترأسها رئيس وزراء هولندا، مارك روتيه، ما مجموعه ٧٢ مداخلة، ١٤ منها من جانب وزراء. وناقشت الدول الأعضاء سبل تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ورحب العديد من أعضاء مجلس الأمن بمبادرة الأمين العام بشأن العمل من أجل حفظ السلام وشددوا على أهمية تعزيز العمليات السياسية وتحسين تدريب وتجهيز حفظة السلام في إطار ولايات واقعية وقابلة

للتحقيق. كما أكدوا على أهمية الوقاية والإنذار المبكر ومكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين والحاجة إلى قدرات الإجلاء الطبي الكافية. وشدد بعض أعضاء المجلس أيضا على ضرورة التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وكذلك مع البلدان المضيفة. كما أشير إلى ضرورة التقيد دون شروط بمبادئ الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكرر متكلمون من عموم الأعضاء تأكيد العديد من هذه النقاط، وأيدوا، في جملة أمور، التوصيات الواردة في التقرير المعنون " Improving security of United Nations peacekeepers: we need to change the we are doing business " (تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة: علينا تغيير طريقتنا في تصريف الأعمال) (تقرير كروز)[٢] وشددوا على الحاجة إلى القوات الجيدة التدريب والتجهيز، بما في ذلك تحسين تكوين القوات؛ والتركيز على خطط التناوب للعوامل التمكينية الهامة؛ وقدرات الإجلاء الطبي الموثوقة؛ والحاجة إلى ولايات واضحة وجيدة التنظيم ومتسلسلة، بما في ذلك الدعوة إلى ولايات أكثر فعالية لحماية المدنيين عند الاقتضاء؛ وزيادة تفويض المهام إلى مناطق البعثات؛ والتمويل الكافي؛ وعدم التسامح مطلقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وزيادة عدد حفظة السلام الإناث. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الدول الأعضاء أيضا على الحاجة إلى عمليات سياسية قوية لحل النزاعات من خلال التسويات السلمية المتفاوض عليها، وإلى شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية، وتحسين استخبارات حفظ السلام، وتحسين التعاون الثلاثي، وتنفيذ سياسات إصلاح قطاع الأمن، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأكدت البلدان المساهمة بقوات أن الأداء يعتمد أيضا على القدرات، ودعت إلى تعاون قوي مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير كروز.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

في ١٩ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/6) يحدد الإجراءات اللازمة لإنجاز استعراض لأعمال الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) ولطلب تمديد فترة عملها للسنتين المقبلتين.

(٢) متاح على الرابط التالي: https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/improving_security_of_united_nations_peacekeepers_report.pdf.